



تقرير عن الجلسات المحلية التي عقدت استجابةً للجنة الملكية بشأن الهجوم الإرهابي الذي شن على مساجد كرايستشيرش في 15 مارس 2019

Waiho i te toipoto, kaua i te toiroa

دعونا نقرب من بعضنا البعض، ولا ندع المسافات تفرقنا عن بعضنا

يركز هذا المثل الماوري whakatauki على أهمية البقاء على
اتصال والحفاظ على العلاقات والحوار لنتمكن من المضي
قدماً معاً.

تهيد من الوزراء

Tēnā koutou

تلخص هذه الوثيقة الموضوعات الرئيسية التي سمعناها في جميع الجلسات. وكما سوف ترون، فقد سمعنا عن حاجة حقيقية للاستجابة لمجموعة واسعة من القضايا التي تواجه مجتمعاتنا العرقية والدينية المتنوعة. ولقد تناولت اللجنة الملكية بعض هذه القضايا في تقريرها بشكل صريح، وسيتم التعامل معها مع تحركات الحكومة من خلال استجابتها. كما سيتم التعامل مع مخاوف أخرى، حتى لو ظهرت بشكل أقل في التقرير، أو لم تظهر فيه على الإطلاق. ولن تقتصر استجابة الحكومة على التوصيات المذكورة في التقرير. ينصب تركيزنا على الاستجابة لأولويات المجتمع ومعالجتها.

وخلال هذه الجلسات، أخبرنا الكثيرون أنهم ممتنون لأننا أتينا للتواصل معهم في مدنهم ومناطقهم وقراهم. نحن ندرك مدى أهمية أن نواصل القيام بذلك، وستظل مشاركة المجتمع المحلي من الأولويات العليا في توجيهات استجابة الحكومة وتشكيلها لهذه الاستجابة.

نشكركم مرة أخرى على وقتكم وقوتكم وشجاعتكم.

Ngā mihi nui



معالي السيد أندرو ليتل

وزير التنسيق لاستجابة الحكومة على تقرير اللجنة الملكية بشأن الهجوم الإرهابي على مساجد كرايستشيرش



معالي السيدة بريانكا راداكاريشنان

وزيرة التنوع والشمول والجاليات العرقية، ومساعد الوزير للتنمية الاجتماعية والتوظيف

نبدأ باستحضار الأحداث الرهيبة التي وقعت في 15 مارس 2019 والتي أسفرت عن مقتل 51 من النيوزيلنديين الذين تجمعوا بسلامة لإقامة الصلاة. ونذكر عوائل الشهداء و whānau الـ 51 والناجين والذين شهدوا أحداث الهجوم. كما نتذكر جميع الذين تأثروا بهذا العمل الإجرامي المروع.

أصدرت اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مساجد كرايستشيرش تقريرها في 8 ديسمبر 2020. وقدمت اللجنة توصيات بلغ مجموعها 44 توصية، ووافقت الحكومة على جميع التوصيات الـ 44 من حيث المبدأ. ويقع الآن على عاتق الحكومة، بالاشتراك مع الجاليات المحلية، مسؤولية تحديد كيفية اتخاذ إجراءات بهذا الصدد.

ونحن ندرك أن التغيير مطلوب من أجل تحقيق النية الحقيقية للنتائج التي توصلت إليها اللجنة الملكية في تحقيقاتها. ونحن ملتزمون بتعزيز التماسك الاجتماعي، وتقدير التنوع، ودعم الشمول، وضمان أن تكون نيوزيلندا بلداً عادلاً وآمناً للجميع. ولغرض تحقيق هذه النتائج، نحتاج إلى الاستماع إلى الجاليات التي نخدمها لفهم الأمور الأكثر أهمية بالنسبة لكم. يجب أن تعكس استجابتنا احتياجاتكم وأولوياتكم.

وكجزء من هذا العمل، عقدنا في شهري يناير وفبراير 33 جلسة عامة مع hui مع الجاليات المسلمة والطوائف الدينية والعرقية الأوسع نطاقاً في جميع أنحاء البلاد motu. وقد عقدت هذه الجلسات hui لمساعدتنا على فهم الشواغل الرئيسية والأولويات للجاليات المحلية، وكذلك الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتقرير وتنفيذه، وتقديم تعليقات حول المبادرات الجارية، ومناقشة كيف يمكن للجاليات المحلية مواصلة المشاركة والعمل معنا في المستقبل.

نحن ممتنون للغاية لكل أولئك الذين شاركوا في هذه الجلسات وقدموا من وقتهم وبصيرتهم وتعليقاتهم ومقترحاتهم. فمن الشجاعة أن نتحدث عن هذه المسائل الصعبة. وقد تشرفنا بالاستماع إلى أفكاركم بشأن استجابة الحكومة، ومن دواعي سرورنا أن نحظى بالدعم المستمر من الجاليات في تنفيذ هذا العمل المهم.

كيف تواصلنا مع الجاليات

قام معالي الوزير ليتل والوزيرة رادهاكريشانان، إلى جانب مسؤولين من وكالات حكومية مختلفة، بعقد 33 جلسة عامة مع الجاليات المسلمة والطوائف الدينية والعرقية الأوسع نطاقاً خلال شهري يناير وفبراير. تم إجراء هذه الجلسات hui في أوكلاند، وهاميلتون، نيو بلايموث، ونابير، وبالمرستون نورث، وولنغتون، ونيلسون، وكرايستشيرش، وأشبورتون، ودينيدن وإنفركارجيل.

خاطب السيد الوزير ليتل والسيدة الوزيرة رادهاكريشانان، خلال هذه الجلسات أكثر من 1000 شخص من جميع أنحاء نيوزيلندا. ومن ضمن هؤلاء الأفراد ممثلين لمنظمات المجتمع والمنظمات الثقافية والعرقية والدينية ومنظمات الحوار بين الأديان، وحضر آخرون بشكل مستقل كأفراد مجتمع مهتمين بالأمر. وحضر الجلسات مسؤولون من مجموعة من الوكالات الحكومية وكذلك من أعضاء البرلمان من كلا جانبيه. ويضم التقرير في نهايته قائمة بأعضاء البرلمان والوكالات الحكومية الحاضرة.

وبعد أن أدلى الوزراء بكلمتهم الافتتاحية، دعا الحاضرين إلى تبادل تجاربهم، ومخاوفهم وألوياتهم، ووجهات نظرهم بشأن ما ينبغي أن تركز عليه الحكومة، والتغييرات التي يعتقد أعضاء المجتمع المحلي أنها مطلوبة لتنفيذ توصيات اللجنة الملكية. بناءً على طلب الجاليات، تم إجراء هذه الجلسات بشكل مستقل عملت ميلي وندت بهذه الصفة للمساعدة في تنسيق المناقشات.

في معظم المراكز، عُقدت الجلسات العامة مع الجاليات المسلمة، بما في ذلك جلسات خاصة للنساء المسلمات والشباب المسلم، ولسات منفصلة على نطاق أوسع للمجتمعات الدينية والعرقية. وقد تم تنظيم الجلسات بهذه الطريقة بناء على المشورة التي قدمتها الأسر المتضررة لمجتمع الناجين من هجمات 15 مارس إلى الحكومة بشأن أفضل السبل للتعامل مع الجاليات المحلية.

كما ساعدت الجلسات في تفعيل المبادئ التوجيهية لاستجابة الحكومة للجنة الملكية، وهي:

- تتمثل رؤيتنا بتحقيق التنوع والشمول والأمان في نيوزيلندا.
- سنكون خاضعين للمساءلة ونتطلع إلى الأمام.
- سنكون سباقين في التواصل والوصول إلى الجاليات.
- سيبقى ضحايا الهجوم وعوائلهم whānau مركز اهتمامنا.

ما سمعناه: ملخص للمخاوف والأولويات المشتركة

من خلال الجلسات، سمعنا أن هناك رغبة حقيقية لجعل نيوزيلندا Aotearoa تنعم بالأمن والأمان والشمولية و ترحب بتنوع الجاليات. وكان هناك اتفاق بأغلبية ساحقة على أنه مازال أمامنا الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لضمان حدوث ذلك.

لقد سمعنا ما يلي: أعربت الجاليات المسلمة لنا عن استمرار عدم ثقتها في جهاز الأمن والاستخبارات النيوزيلندي.

لا تزال سلامة الجاليات المسلمة وغيرها من الطوائف العرقية في نيوزيلندا مصدر قلق

وأعربت الجاليات عن شعورها المستمر بعدم الأمان وعدم قدرتها على العيش حياة اعتيادية. ناقش العديد من أعضاء الجاليات المسلمة بأنهم لا يزالون يشعرون بعدم الأمان عند زيارتهم المسجد، ويعانون باستمرار من تعرضهم للعنصرية والكرهية.

وتؤثر هذه المخاوف المتعلقة بالسلامة بشكل خاص على النساء المسلمات اللواتي يرتدين الحجاب. وأبلغن عن شعورهن بالضعف بشكل خاص بسبب إمكانية التعرف على معتقداتهن بشكل واضح.

ناقش الكثيرون خشيتهم من وقوع هجوم إرهابي آخر، وسعوا للحصول على تأكيد من الحكومة بأن العمل جارٍ لمنع وقوع مثل هذا الحدث مرة أخرى.

وفي حين أعرب البعض عن تقديرهم للإصلاحات الفورية التي تعلقت بالأسلحة النارية في أعقاب 15 مارس، قال كثيرون إنهم لا يشعرون بأن الإصلاحات قد قطعت شوطاً كافياً.

يجب أن تكون الحكومة مسؤولة ومتجاوبة مع الجاليات

وأعرب الكثيرون عن شعورهم بالإحباط من أن التوصلات السابقة مع الحكومة لم تسفر عن فائدة تذكر للجاليات، وأنهم لم يتمكنوا من رؤية ما تم عمله بما قدموه من آراء و مقترحات بهذا الصدد.

يلعب قطاع التعليم دوراً هاماً للمساهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي في نيوزيلندا

هناك مخاوف عميقة بشأن العنصرية والتنمر على أساس الدين والتمييز في مدارسنا.

وذكر لنا كثيرون إنهم قلقون بشأن الكفاءة الثقافية للمعلمين ومدراء المدارس، والتي شعروا أنهم بسببها أعاقوا المدارس من الاستجابة للحوادث بشكل فعال ومناسب.

كان طلب الحصول على دعم وتدريب أكبر في هذا المجال لمعلمينا ومدرينا ومدارسنا، أمراً شائعاً في جميع الجلسات.

سمعنا أيضاً عن رغبة حقيقية في تطوير فهم قائم على الثقافة والدين من خلال دمج برامج التعليم الديني والثقافي في المناهج الدراسية لخلق بيئة شمولية يشعر فيها الأطفال من مختلف الأعراق والمعتقدات بالانتماء ويتم تفهمهم من خلالها.

هناك مشاغل مستمرة بشأن استنتاج اللجنة الملكية للتحقيق أنه لا يوجد شخص أو وكالة حكومية محددة تقع عليها مسؤولية الخطأ في حصول الهجوم الإرهابي

على وجه الخصوص، أعربت الجاليات عن قلقها البالغ فيما يتعلق بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة الملكية بأنه قبل شهر مايو 2018 كان هناك تركيز للموارد في غير محله على تهديد الإرهاب الإسلامي المتطرف من قبل جهاز الأمن والاستخبارات النيوزيلندي. أرادت الجاليات فهم هذه النتيجة، وفهم التغييرات التي تم تنفيذها لمعالجة ذلك منذ 15 مارس.

تساءل البعض عن مدى فعالية التغيير الذي يمكن أن يحدث إذا ظلت قيادة الوكالات كما هي.

يواجه الكثيرون عوائق في الوصول إلى الخدمات وتمييزاً في الحصول على عمل

أخبرنا البعض أن عدم الاعتراف بالتجارب الحية لطالب الوظيفة، أو متطلبات الخبرة في نيوزيلندا، يجعل من الصعب على أولئك الذين ينتمون إلى مجتمعات المهاجرين الحصول على عمل في نيوزيلندا.

تحدث الكثيرون أيضاً عن العوائق التي واجهوها في أماكن العمل، بما في ذلك إيجاد أماكن مناسبة للصلاة، أو الحصول على إجازة من العمل للاحتفال بالمناسبات الثقافية.

وأعرب البعض عن قلقه إزاء مواجهة المسلمين اللواتي يرتدين الحجاب صعوبة خاصة في الحصول على عمل وعن ما يواجهنه من تحيز وتمييز في مكان العمل.

أفاد أفراد المجتمع من ذوي الأسماء العرقية أنهم أيضاً يواجهون تحديات ترشيحهم النهائي أثناء عملية تقديم طلبات التوظيف.

أخبرنا الكثيرون بقصص عن صعوبة الوصول إلى الخدمات الحكومية أو استخدامها عندما تكون لغتهم الأولى ليست الإنجليزية، والألم الذي يسببه ذلك لهم.

يجب أن تكون أي استجابة شمولية لكافة أطياف المجتمع، ويجب أن تكون هذه المحادثات أوسع من مجرد محادثات داخل المجتمعات المسلمة والمجتمعات العرقية الأخرى

تم إخبارنا بأغلبية ساحقة أن أي برنامج عمل للتماسك الاجتماعي يحتاج إلى إشراك جميع النيوزيلنديين لإحداث تغيير فعال، وأن هذه ليست مجرد قضايا للمجتمعات المسلمة.

تمت الإشارة إلى أهمية تأصيل هذا العمل بشكل متكرر في معاهدة وايتانغي Te Tiriti، بما في ذلك ضمان مشاركة المواطنين الماوريين tangata whenua الفعالة في برنامج عمل الحكومة.

أشير أيضاً إلى أهمية الاستفادة من المعرفة بهذا العمل داخل القطاع الخاص، وضمان عمل القطاع الخاص في شراكة مع الحكومة.

أخبرتنا الجاليات بالحاجة إلى خطط وإجراءات واضحة وقياسية، ليتمكنوا من مساءلة الحكومة عن تطبيقها.

وكان هناك اهتمام كبير بإنشاء فريق استشاري معني بالرقابة على التنفيذ، بما في ذلك تحديد عضويته وكيفية تزويده بالموارد. تحدث الكثيرون عن الحاجة إلى ضمان أن تتكون هذه المجموعة من شرائح متنوعة من الناس، لتشمل: الشباب؛ النساء؛ أشخاص من مناطق مختلفة؛ ومزيج من الأصوات الراسخة (من المنظمات المعروفة في المجتمع)، وكذلك الأصوات التي ليس لها حضور واضح.

يمكن لوسائل الإعلام أن ترسخ الأخطار السلبية تجاه المجتمعات العرقية والدينية، وهذا أمر ينبغي معالجته

أعربت الجاليات عن خيبة أملها وانزعاجها من طريقة تصوير وسائل الإعلام للمجتمعات العرقية والدينية، ولا سيما المسلمين، في نيوزيلندا، لما له من تأثير سلبي على تشكيل الخطاب العام. أراد الكثيرون أن تتدخل الحكومة، أو أن تكون هناك آليات لتمكين محاسبة وسائل الإعلام على عدم دقتها.

تحدث الكثيرون عن الرغبة في رؤية المزيد من التنوع على شاشاتهم، مشيرين إلى أن الصور ضرورية للقبول الاجتماعي.

يتعرض الكثيرون من أبناء الجالية إلى عبارات الكراهية وجرائم الكراهية وحوادث الكراهية، ويعد الإصلاح التشريعي أداة مهمة للتغيير

تحدث الكثيرون عن أهمية إصلاح تشريعات عبارات الكراهية، إذ يرون في ذلك ضرورة لزيادة الشعور بالأمان.

تحدثت الجاليات عن الحاجة إلى أن تكون الإصلاحات مرنة بما يكفي للتعامل مع عبارات الكراهية داخل المجتمع وفيما بين المجتمعات الأخرى، وضرورة وجود تدابير مساءلة قياسية واضحة للشرطة للتعامل مع جرائم الكراهية.

وكان هناك اعتراف من الجاليات بأنه سيكون من المهم الموازنة بين التشريعات المتعلقة بعبارات الكراهية وحرية التعبير.

أخبرنا الكثيرون بشعورهم أن الشرطة لا تتخذ أي إجراء عندما يتم رفع شكاوى تتعلق بجرائم الكراهية أو خطابات الكراهية معهم، مما يبرز الحاجة إلى تواصل أفضل من الشرطة حول ما يتم فعله بالشكاوى والمعلومات التي يتلقونها.

هناك حاجة إلى استمرار دعم الأقليات في مجال الصحة والرفاهية مراعيين في ذلك الاعتبارات الثقافية

على وجه الخصوص، تم إخبارنا بالحاجة المستمرة للدعم الشامل المستمر للعوائل whānau المتأثرين بشكل مباشر وغير مباشر وضحايا هجمات 15 مارس. وتم التأكيد على أهمية استمرار هذا الدعم من الحكومة.

أخبرنا الكثيرون أن هناك حاجة متزايدة لدعم الصحة والرفاهية على نطاق أوسع لدعم المجتمع المسلم للتعامل مع تأثير صدمة هجمات 15 مارس، وخاصة بالنسبة للشباب المسلمين. وذكر لنا أن هذا الدعم يجب أن يكون مراعيًا للحساسية الثقافية ومناسبًا لها.

وبشكل مماثل، تحدث الكثيرون عن الأثر التراكمي لحوادث الكراهية والتمييز والتخيز، ومدى تأثيرها السلبي المستمر على المجتمعات، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى خدمات دعم صحة نفسية مناسبة للثقافة.

تحتاج الحكومة إلى العمل بالشراكة مع منظمات المجتمع لإحداث تغيير حقيقي

لقد سمعنا عن رغبة الحكومة في توفير الموارد للجاليات (من خلال التمويل والمعلومات والوقت) ليستطيعوا المشاركة بشكل فعال مع الحكومة ويشعرون بالتمكين للقيام بذلك.

ذكر لنا الكثيرون أن الحكومة بحاجة إلى الانخراط في نهج تعاوني ومشاركة الجاليات في تصميم السياسات والبرامج حيثما كان ذلك مناسباً.

لقد استمعنا إلى العديد من الطلبات التي تدعو الحكومة لاستخدام المبادرات الشعبية القائمة والبرامج التي تضعها المجتمعات وتمويلها ودعمها (حيثما أمكن ذلك) للإشادة بالعمل الجوهري الجاري بالفعل في هذا المجال في العديد من المجتمعات.

وقد أخبرنا الكثيرون داخل الجاليات المسلمة بضرورة احترام الاختلافات داخل المجتمعات نفسها، حيث أن أولئك الذين يمارسون الإسلام متنوعون في ثقافتهم، وأن لكل جماعة احتياجاتها الخاصة بها.

يجب أن تلتزم الخدمات العامة بالتنوع والشمول، وأن تضمن سماع الأصوات العرقية والدينية عند وضعها للسياسات

سمعنا أن الوزارة الجديدة للجاليات العرقية ستكون أداة حقيقية للمجتمعات والجاليات والخدمات العامة. ومع ذلك، أخبرنا الكثيرون أنه يجب القيام بالعمل لضمان أن يكون هذا أكثر من مجرد تغيير الاسم، بما في ذلك ضمان تزويد الوزارة بالموارد المناسبة.

تحدث الكثيرون عن الحاجة إلى أن يكون للوزارة الجديدة صلات عميقة بالمناطق وأن يكون لها مكانة في الخدمات العامة لإحداث تغيير في السياسات عبر الوكالات الحكومية ذات الصلة وبرامج العمل الرئيسية.

وسيبقى التنوع داخل الخدمات العامة، ولا سيما داخل القيادة العليا، يمثل محل اهتمام للمجتمعات. وقد أبلغنا بالحاجة إلى ضمان تدريب الكفاءات الثقافية من قبل القادة الحاليين.

وقد أعربت المجتمعات عن رغبتها في تفهم كيفية تمكن الأصوات والآراء العرقية والدينية في إمكانية التأثير، أو التأثير فعلاً، في وضع السياسات.

قيل لنا أن برنامج الدراسات العليا كان بداية جيدة، ولكن هذا يحتاج إلى أكثر من مجرد تغيير رمزي، ويجب على الخريجين الذهاب إلى مكان يمكنهم فيه التفوق والشعور بالاندماج. رأى الكثيرون أن حرص القيادة على أن تعكس التنوع داخل المجتمعات العرقية هي فرصة تضمن حصول ذلك.

سمعنا أن الوزارة الجديدة تحتاج إلى أن تعكس بشكل صريح احتياجات المجتمعات الدينية.

الخطوات التالية: استخدام ملاحظات وآراء المجتمع لتوجيه

استجابة الحكومة

كيف يمكنك الاستمرار في المشاركة؟

ستظل هناك فرص للمساعدة في تشكيل استجابة الحكومة، وسيتم توفير مزيد من المعلومات بهذا الشأن قريباً على الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء DPMC. في الوقت الحالي، يرجى الاستمرار في إرسال ملاحظاتكم وآرائكم لنا، والتي سُنستخدم جميعها لتوجيه تخطيط استجابة الحكومة.

يمكنك الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني rcoi@dpmc.govt.nz

وأيضاً، سيتم تحديث موقع رئاسة الوزراء dpmc.govt.nz بانتظام حول المشاركات والمبادرات القادمة.

هذه مجرد بداية للحوار.

تدرك الحكومة أن هناك حاجة الآن للتحول من الاستماع للجاليات إلى خطوة اتخاذ إجراءات لمعالجة المخاوف التي سمعناها. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه في حين أن بعض توصيات التقرير يمكن تنفيذها بسرعة، فإن البعض الآخر سيأخذ وقتاً لتحقيق ذلك.

تعتزم الحكومة ضمان شفافية تقدمها نحو تنفيذ التوصيات، وأنها في تواصل مستمر مع الجاليات بشأن ما يحصل، وكيفية استماعها للتعليقات والآراء التي تلتقاها واستجابتها لها.

الخطوات التالية هي:

- يتم تجميع كل الملاحظات والآراء المكتوبة المقدمة في الجلسات hui وفي الأسابيع التي تلي ذلك. سيتم استخدام هذا أيضاً لإبلاغ الخطوات التالية. سيتم نشر تقرير حول ما جمعناه من التعليقات المكتوبة على الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء DPMC.
- سيصدر قريباً إعلان عن الخطوة التالية في عملية إنشاء الفريق الاستشاري لمراقبة التنفيذ.
- هذه الجلسات هي ليست سوى بداية للحوار بين الحكومة والمجتمعات. وسيستمر العمل مع تلك المجتمعات التي لم تستشرها الحكومة رسمياً لحد الآن، مع تقدم العمل. وسيتم توفير المزيد من التفاصيل قريباً على الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء DPMC.
- وتعتزم الحكومة العودة إلى الجاليات في منتصف العام لمناقشة التقدم المحرز ومواصلة الحوار بشأن الاستجابة.
- سيتم بانتظام تحديث موقع رئاسة الوزراء DPMC الإلكتروني بمعلومات حول المشاركات القادمة والمبادرات الحكومية الجارية لمعالجة المخاوف التي تم تسليط الضوء عليها في الجلسات hui.

قائمة بمن حضر الجلسات hui؟

الوكالات الحكومية الحاضرة	أعضاء البرلمان الحاضرون
مكتب رئيسة الوزراء ومجلس الوزراء	إبراهيم عمر (جميع الجلسات)
الشرطة النيوزيلندية	معالي النائب ستيوارت ناش (14 فبراير، ناير)
مكتب الجاليات العرقية	الدكتورة ليز كريج (21 فبراير، إنفيركارجيل)
جهاز الأمن والاستخبارات النيوزيلندي	آنا لورك (14 فبراير، نابيير)
وزارة الأعمال والابتكار والتوظيف (دائرة الهجرة النيوزيلندية)	بيني سيموندز (21 فبراير، إنفيركارجيل)
وزارة التنمية الاجتماعية	نايسي تشين (13 فبراير، أوكلاند)
وزارة التربية والتعليم	راشيل بروكينغ (20 فبراير، دنيدن)
نشاط / وكالات مستقلة	هيلين وايت (7، 13 فبراير، أوكلاند)
ميلي ويندت منسق مستقل	إنغريد ليري (20 فبراير، دنيدن)
لجنة حقوق الإنسان	فانوشي والترز (13 فبراير، أوكلاند)
	معالي النائب مايكل وودهاوس (20 فبراير، دنيدن)
	ميليسا لي (7، 13 فبراير، أوكلاند)
	جو لوكستون (19 فبراير، أشبورتون)
	الدكتور غوراف شارما (13 فبراير، هاميلتون)
	راشيل بويك (18 فبراير، نيلسون)
	ديفيد بينيت (12، 13 فبراير، هاميلتون)
	تانجي أوتيكير (9، 10 فبراير، بالمرستون نورث)
	معالي النائب سيمون بريدجز (1 فبراير، ولنغتون، 10 فبراير، بالمرستون نورث)
	السيد الوزير مايكل وود (7، 13 فبراير، أوكلاند)
	السيد الوزير فيل توفورد (7 فبراير، أوكلاند)
	جريج أوكونور (31 يناير، ولنغتون)
	جيني أندرسن (31 يناير، ولنغتون)
	نيكولا ويليس (31 يناير، ولنغتون)
	كريس بيشوب (31 يناير، ولنغتون)